

## الصحافة العبرية

## أبو ظبي تستضيف مندوباً دائماً لتل أبيب

محمد بدير

اتهمت شرطتها «الموساد» الإسرائيلي بالمسؤولية عن الجريمة. إلا أن التوتر والحدة اللذين اتسمت بهما مواقف دبي من الحدث، لن يؤثر على قرار أبو ظبي بشأن استقبال شخصية إسرائيلية تمثل حكومة تل أبيب رسمياً. ذلك أن دولة الإمارات وافقت على استقبال مندوبين إلى المنظمة حتى لدول ليس لها معهم علاقات دبلوماسية. وتعليقاً على الحدث، أصدرت وزارة

نتنياهو وليبرمان  
رفضاً عرضاً  
قطرياً باستئناف  
العلاقات مقابل  
إعمار غزة

الخارجية الإسرائيلية بياناً رأت فيه أن ثمة «أهمية سياسية كبيرة تتجاوز الحسابات المهنية والسياسية للانخراط الإسرائيلي وتعميق دور تل أبيب في عمل الوكالة التي تتخذ من أبو ظبي مقراً لها». وأضاف «إن تعميق الدور الإسرائيلي في المنظمة سيؤدي بالضرورة إلى دخول وفود وممثلين من إسرائيل إلى اتحاد الإمارات لتعميق التعاون، ويحتمل أيضاً لتحقيق إنجازات لإسرائيل في

مجالات أخرى». من جهة أخرى، أفادت صحيفة «هارتس» بأن الحكومة الإسرائيلية ردت اقتراحين باستئناف العلاقات الدبلوماسية قدامتاهما قطر واشترطت فيهما السماح لها في المقابل بتنفيذ مشاريع عمرانية في قطاع غزة المحاصر، وإدخال كميات من الأسمنت ومواد البناء إليه. وأشارت الصحيفة إلى أن المشاورات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية أفغدور ليبرمان، أفضت إلى رفض المقترح القطري، لافتة إلى وجود غضب في دوائر القرار الإسرائيلية ممّا سمّته «تقارب قطر مع المحور المتطرف».

وفي السياق، رفضت إسرائيل أيضاً، يوم أمس، اقتراحاً بلجيكياً بإدخال مواد بناء لمشروع مستشفى في خان يونس من قبل الحكومة البلجيكية. وادّعى نتنياهو أن حركة «حماس» ستستخدم الأسمنت لبناء تحصينات تحت المستشفى. وعندما أصرت بلجيكا على أنها ستشرف على المشروع عن كخب، اقترح نتنياهو أن يبني المستشفى من الأخشاب.



نتنياهو (غالي ثيبون - أ ب)

لن يحول الغضب الإماراتي على تل أبيب، على ما يبدو، في قضية اغتيال المبحوح، دون استقبال أبو ظبي مندوباً إسرائيلياً دائماً إلى إحدى المنظمات الدولية التي تتخذ من الإمارة الخليجية مقراً لها، فيما ادّعت وسائل الإعلام العبرية أن إسرائيل رفضت عرضاً قطرياً اشترط السماح لها بتنفيذ عدد من مشاريع إعادة الإعمار وإدخال مواد بناء إلى قطاع غزة مقابل تجديد العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب وإعادة فتح الممثلة في الدوحة.

وذكرت صحيفة «معاريف»، أمس، أن الحكومة الإسرائيلية صدقت على طلب وزير البنى التحتية، عوزي لاندائو، تعيين ممثل دائم لها في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (Irena) الموجودة في أبو ظبي. وكان لاندائو قد حضر المؤتمر الدولي الذي أعلن فيه ميثاق المنظمة في العاصمة الإماراتية منتصف كانون الثاني. وفي العشرين من الشهر نفسه، أي بعد مغادرته الإمارة بثلاثة أيام، اغتيل القيادي في «حماس»، محمود المبحوح، في أحد فنادق إمارة دبي المجاورة، التي

## تقرير

## الطريق الوعرة من كاليفورنيا إلى تورا بورا

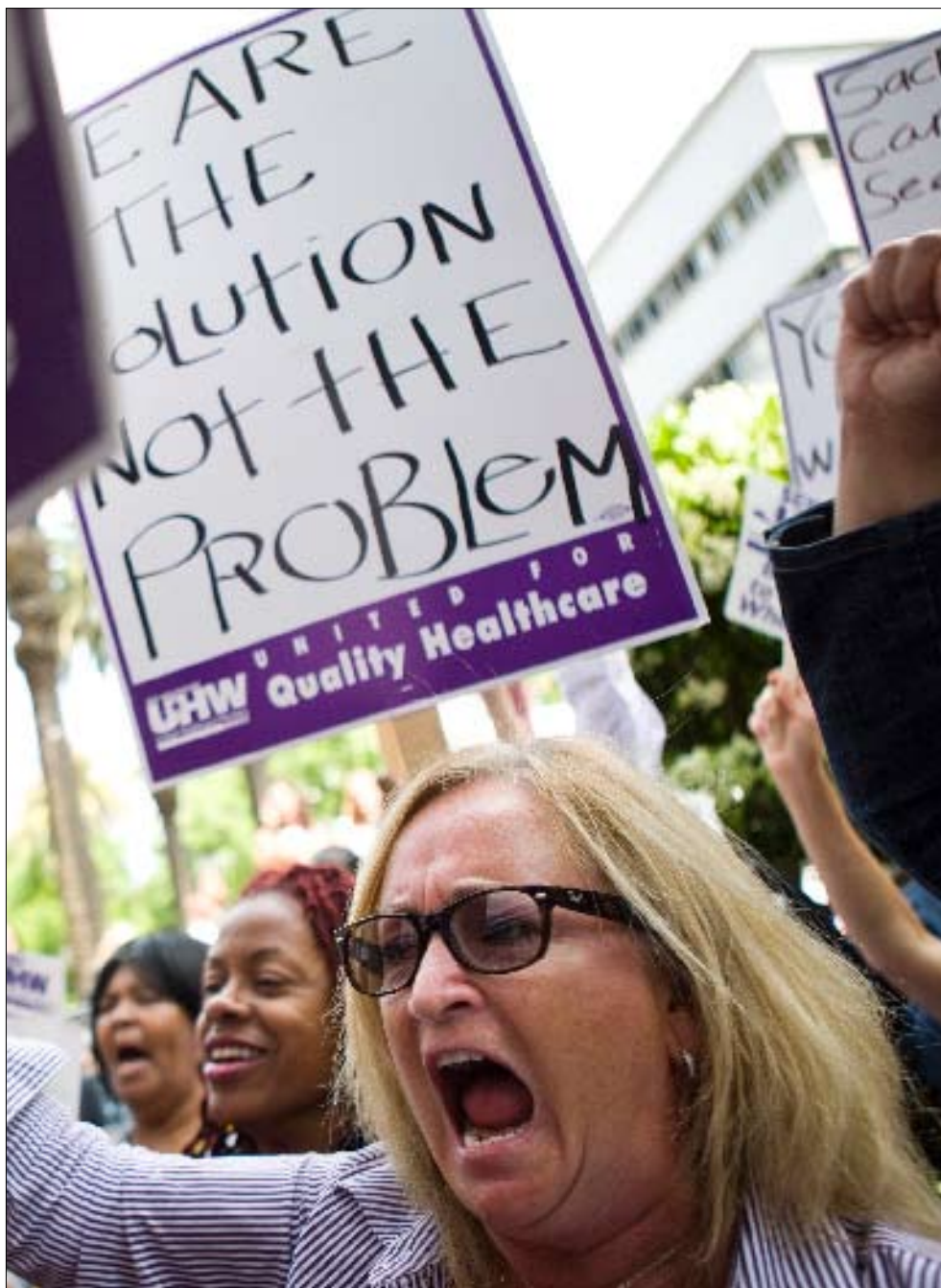
أزمة ديون الولاية تهدد بإفلاسها وتدرج كرة الثلج والانهايار

نيويورك - نزار عبود

بين الولايات المتحدة والقارة العجوز، محيط أطلسي وسحابة بركانية لا تعرف نهاية قريبة، سحابة تعوق الملاحظة الجوية وتحجب الرؤية السياسية والمالية بين كتلتين تجمعهما المصائر والأهداف، لكن مصالحهما لا تتطابق تماماً. بينهما أيضاً سحابة أخرى قانونية مالية رغم ترابط التجارة في التوازن بين دولار ضعيف ويورو خائر، وفوق كل ذلك، خلاف، بل صراع، على قوانين تنظيم الصناعة المالية حيث السباق بين الطرفين على الخروج بتشريعات قبل الآخر على أشده. صراع

على القوانين الخاصة بصناديق التحوط التي يشار إليها بالإبهام على أنها مسؤولة عن كل المصائب التي جرت وستجري في المستقبل. لكن المصالح تتقاطع ثانية بمجرد عبور القارة الأوروبية والوصول إلى الشرق الأوسط. القوات تحارب معاً في أفغانستان، حيث النزقان البشري والمادي لا يميزان بين الأوروبي والأميركي،

رغم التمييز في المراكز القيادية والقرارات المصيرية. الأميركيون يتولون القيادة العسكرية، فيما يعالج الأوروبيون قضايا التنمية والانتخابات والمؤسسات والدبلوماسية ومعارك كسب العقول والقلوب. والقاسم المشترك في كل هذه المصائب والأزمات البعد المادي الصعب، سواء أكان سياسياً أم عسكرياً أو بيئياً. وإذا كان الإنتاج والتسويق مستعصياً في ظروف الأزمات المالية المتفشية، فإن الاقتراض من الحاضر وترحيل الاستحقاقات للمستقبل لم يعد ميسوراً في أسواق مالية غير ميسورة.



عجز ميزانية  
كاليفورنيا لا  
يعتك سوى  
قطرة من  
نفقات الحرب  
في العراق  
وأفغانستان

خطر إفلاس كاليفورنيا يقترب  
بالسرعة ذاتها التي تهدد فيها  
الأمواج الملوثة بالنفط الأسود  
سواحل فلوريدا. ومثلما هو  
ممنوع الاستسلام للتلوث البيئي،  
من غير المسموح للولاية أن تعلن  
إفلاسها بأي ثمن كي لا تكبر كرة  
الثلج



يرفض حاكم كاليفورنيا، آرنولد شوارزنيغر (الصورة)، توقيع ميزانية الولاية قبل إدخال إصلاحات جذرية على الإنفاق. تتضمن زيادة الضرائب وتقليص الأجور وبدلات التقاعد والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والمخصصات التعليمية. وتأتي بدلات التقاعد على رأس الأمور المثيرة للجدل، إذ أن هناك أعداداً كبيرة من المتقاعدين يتلقى كل فرد منهم أكثر من مئة ألف دولار سنوياً. وهذا ما لا يمكن الاستمرار فيه في ظل الظروف الاقتصادية العسيرة.

تظاهرة ضد خطة موازنة  
حاكم ولاية كاليفورنيا  
التشيفية الأسبوع الماضي  
(ماكس ويتيكير - رويترز)